

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبايني .

عضوية القضاة المساعدة

باسل أبو عنزة ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

الممـيـز :

مساعد نائب عام الجنائيات الكبرى .

المـمـيـز ضدـه :

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٦ قدم مساعد النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٦ عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية ذات الرقم (٢٠١٤/١٤٥٠) .

ويتلخص سبباً التمييز بما يلي :

١- الحكم المميز حري بالنقض ذلك أن شروط وعناصر سورة الغضب كعذر قانوني مخفف لم تتحقق في هذه القضية إذ إن من الشروط الواجب توافرها لقيام سورة الغضب كعذر قانوني مخفف أن يقوم المجنى عليه بعمل على درجة من الخطورة وفي هذا السياق فإن النيابة العامة تشير إلى أن آثار وتأثيرات فعل الزنا الذي قارفته المغدورة تترتب عليها ذاتها - أي على المغدورة - ولا تصيب ذويها وأشقائها وشقيقاتها عملاً بالأية الكريمة (ولا تزر وازرة وزر أخرى) صدق الله العظيم وبالتالي فلا مسوغ

للقول بتحقق شروط وعناصر سورة الغضب كحالة ظرفية تفضي إلى تخفيف العقوبة فالأخطار الناجمة عن أفعال الزنا التي قارفتها المغدورة وإن كانت على جانب من الخطورة إلا أنها لم تمس المميز ضده حتى يجد لنفسه المبرر لقتلها مما يستدعي نقض الحكم المميز .

٢- الحكم المميز مشوب بقصور في التعليل والتبسيب ويعتريه الخل في تطبيق أحكام القانون وما استقر عليه اجتهاد الفقه والقضاء كما وأنه تأسس على نتائج استخلصت بشكل غير سائغ وغير مقبول مما يستدعي نقضه .

• الطا ب :

لما تقدم ولما تراه محكمتم من أسباب أخرى فإبني ألتمس :
أولاً : قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

ثانياً : وفي الموضوع نقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

* وبتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ طلب مساعد رئيس النيابة بمطالعته الخطية رقم (٥١٧/٢٠١٥/٤) قبول التمييز شكلاً موضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

الـ رـ اـ رـ

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى أنسنت للمتهم تهمة جنائية القتل وفقاً لأحكام المادة (٣٢٨/١) .

الـ وـ قـ اـ عـ :

تتلخص وقائع هذه القضية - كما وردت بإسناد النيابة العامة - بأن المتهم هو شقيق المغدورة التي تقيم معه في منزل ذويها منذ سنتين قبل واقعة هذه القضية الكائنة في ٢٠١٤/٧/١٤ الذي صادف شهر رمضان المبارك على إثر قيام

زوجها بتقديم شكوى بحقها موضوعها الزنا وإنجابها لطفل لم يعترف بأبوته ، وإن ظروف عيشها مع ذويها على هذا الأساس لم تكن مثالية وفي اليوم السابق لتاريخ الواقعة المذكورة أرجبت المغدوره طفلاً غير شرعى الأمر الذى حمل المتهم على اتخاذ قرار حسم بقتها والخلاص منها ولموافقة ذويه على ذلك الأمر تكتموا على موضوع أن حملها لم يكن شرعاً وقدموا للمستشفى أوراقاً ثبتت أنها على ذمة زوجها وأخرجوها من المستشفى مع مولودها دون إعلام السلطات بواقع الحال لتنفيذ الجريمة وأعادوها مع مولودها إلى المنزل وبعد أن تناول جميع أفراد العائلة باستثناء المغدوره طعام الإفطار مع غروب شمس اليوم المذكور خرج الوالد والأشقاء باستثناء لشرب الأرجيله على باب المنزل ودخل إلى مكان وجود المغدوره وهاجمها على الفور وربض فوق صدرها وأحكم يديه حول عنقها وظل يضغط إلى أن تيقن من وفاتها وحمل طفلها وتوجه إلى المركز الأمني وسلم نفسه وتحركت السلطات إلى الموقع وبتشريح الجثة علل سبب الوفاة بالقصور التنفسى الحاد الناتج عن الخنق باليدين وبالنتيجة جرت الملاحة .

بالتدقيق في كافة أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة فيها تجد المحكمة بأن وقائعها كما قنعت بها تتمثل :

بأن المتهم هو شقيق المغدوره المتزوجة من الشاهد منذ عام ٢٠٠٤ وأنه خلال فترة الزوجية حصلت خلافات بين المغدوره وزوجها تركت على إثرها منزل الزوجية وأقامت في منزل والدها لمدة ثمانية أشهر ثم تصالحت مع زوجها وعادت لمنزله فاكتشف أنها حامل بالشهر السابع فشك أن حملها ليس منه لانقطاعه عنها لمدة تزيد على مدة الحمل فقدم بحقها شكوى زنا فجرى توقيفها لمدة أشهر وأنجبت مولوداً (أثنى) خلال وجودها في السجن ثم أفرج عنها وأقامت في منزل والدها الواقع في مخيم الشهيد عزمي المفتى والذي يسكنه المتهم مع والديه وإخوانه الآخرين وذلك قبل أكثر من سنه من قتلها وانقطعت علاقتها بزوجها حيث لم يحصل بينهما أي لقاء دون أن يتم الطلاق .

وخلال ذلك حملت المغدوره من شخص غير معروف ولم يلاحظ أهلها وجود أي علامات للحمل عليها لكونها نحيلة الجسم وترتدي ملابساً فضفاضة وطبيعة جسمها لا تظهر الحمل .

وفي صباح يوم ٢٠١٤/٧/١٤ وخلال شهر رمضان المبارك شعرت المغدورة بالآم المخاض فادعت لوالدتها أنها تشكو من آلم في بطنها فقامت والدتها بإسعافها إلى مستشفى المفرق الحكومي وهناك أجبت مولوداً ذكرأً فتفاجأت والدتها بذلك لانقطاعها عن زوجها وباتت المغدورة ليتلتها في المستشفى فيما رجعت والدتها لمنزلها وادعت لزوجها وأولادها أن المغدورة مريضة في المستشفى وفي اليوم التالي ٢٠١٤/٧/١٥ ذهبت والدتها إلى المستشفى وعادت بالمغدورة وطفلها إلى منزل والد المغدورة ولم يكن هناك أحد بالمنزل حيث نامت المغدورة وطفلها على فرشتها في داخل غرفتها المخصصة لها .

وفي عصر ذلك اليوم حضرت شقيقة المغدورة الشاهدة إلى منزل أهلها برفة زوجها الشاهد وتتفاجأت ميرفت بوجود طفل مع المغدورة فعادت إلى منزلها وبعد ذلك حضر أشقاء المغدورة ووالدها إلى المنزل ولم تخبرهم والدة المغدورة بإنجاب المغدورة للطفل وادعت أنها مريضة وقام أفراد العائلة بتناول طعام الإفطار دون المغدورة التي بقيت في غرفتها وخرجوا من المنزل بعد الإفطار باستثناء المتهم والدته التي كانت في مطبخ المنزل فدخل المتهم إلى غرفة المغدورة وتتفاجأ بوجود الطفل بجانبها فسألها لمن يعود هذا الطفل فارتبت وتكلأت بالجواب فانقضت عليها المتهم وجثم فوقها وضغط بكلتا يديه على رقبتها وهو يسألها عن الطفل فأجابته أنه لرجل غريب وأكمل ضغطه على رقبتها وخلال ذلك حضرت والدته إلى الغرفة وكان المتهم قد تمكّن من الإجهاز على المغدورة فقام بحمل الطفل واستقل سيارة أجرة وذهب لمركز أمن بنى عبيد وسلمهم الطفل واعترف بقيامه بقتل شقيقته المغدورة بعد أن تفاجأ بإنجابها طفل رغم انتقالها عن زوجها وبتشريح جثة المغدورة علل سبب الوفاة بالقصور التنفسية الحاد الناتج عن الخنق باليدين .

في التطبيقات القانونية ،،،

بتطبيق القانون على الواقع الثابتة في هذه القضية تجد المحكمة بأن فعل المتهم المتمثل بضغطه بكلتا يديه على عنق المغدورة حتى فارقت الحياة (الخنق اليدوي) يشكل سائر أركان جرم القتل المقصد حيث توافرت كافة أركان هذا الجرم ، فتوافق الركن المادي بعناصره الثلاثة من سلوك مادي تمثل بقيام المتهم بالضغط بكلتا يديه على عنق المغدورة ، ومن نتيجة تمثلت بوفاة المغدورة ومن علاقة سببية بين الفعل والنتيجة إذ حدثت الوفاة بسبب الخنق .

كما توافر الركن المعنوي لهذا الجرم (القصد الجرمي) من حيث تجاه إرادة المتهم إلى ارتكاب الجرم على النحو المعرف قانوناً مع علمه بأنه محظوظ عليه إثباته بالإضافة إلى توافر القصد الخاص الذي يتطلب جرم القتل المقصود وهو تجاه نية الجاني إلى إزهاق روح المغدور وإنهاء حياته الأدمية.

ولما كانت النية أمر باطني يضمره الجاني في نفسه وتستظهره المحكمة من ظروف القضية و مجرياتها ومن كيفية ارتكاب الجرم فإن المحكمة تستدل من خلال ذلك أن نية المتهم قد اتجهت إلى إزهاق روح المغدور وإنهاء حياتها الأدمية بدليل أنه قام بالضغط بكلتا يديه على عنقها وبقي يضغط وبقوه وهو جاثم فوقها حتى لفظت أنفاسها الأخيرة.

أما بالنسبة لتوافر ظرف سبق الإصرار في القتل وفقاً لما جاء في إسناد النيابة العامة التي أنسنت للمتهم جرم القتل مع سبق الإصرار وفقاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات ، فتجد المحكمة أن الإصرار السابق المشار إليه في المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات له عناصر لا بد من توافرها وهي مُضي فترة زمنية كافية بين عزم الجاني على ارتكاب جريمته وبين قيامه بتنفيذها وأن يرتكب الجاني جريمته بهدوء وتروي بعد أن يُرتب وسائلها ويتدبر عوائقها .

وبالرجوع إلى وقائع القضية تحد المحكمة:

إن المتهم ارتكب جريمته دون تخطيط مسبق وقام بتنفيذها فور عزمه عليها دون مرور فترة زمنية كافية بين عزمه على الجريمة وبين تنفيذها حيث أقدم عليها بعد أن تفاجأ بأن شقيقته المغدورة قد أنجبت مولوداً رغم انفصالها عن زوجها فأقدم على جريمته في الحال دون أن يتحقق له الاستقرار النفسي ودون أن يحضر أية أدلة للجريمة باعتباره أقدم على قتل المغدورة باستعمال يديه حيث قتلها خنقاً بواسطة يديه.

وتجد المحكمة ومن ناحية أخرى ، إن المتهم ارتكب جريمته وهو تحت تأثير حالة الغضب الشديد وبالتالي فإنه يستفيد من العذر القانوني المخفف المشار إليه في المادة (٩٨) من قانون العقوبات ، والتي جاء نصها : ((يستفيد من العذر المخفف فاعل الجريمة الذي أقدم عليها بسورة غضب شديد ناتج عن عمل غير محق وعلى جانب من الخطورة أتاه المجنى عليه)) .

وباستقراء محكمتنا لهذا النص ، تجد أنه حتى يستفيد الفاعل من العذر القانوني المخفف المشار إليه فلا بد من توافر الشروط التالية :

- ١ - أن يأتي المجنى عليه بعمل غير محق .
- ٢ - أن يكون هذا العمل على درجة من الخطورة .
- ٣ - أن يثير هذا العمل حالة من الغضب الشديد لدى الجاني ، وأن يرتكب جريمته قبل زوال تأثير الغضب .

ومن المستقر عليه أن حالة الغضب الشديد التي تنتاب الفاعل عند وقوع الفعل يجب أن تؤثر به تأثيراً عنيفاً بحيث تفقد في تلك اللحظة شعوره وتمالكه لنفسه ورباطة جأشه ، فلا يعود قادراً على الإمساك بزمام نفسه ويختل تفكيره ويقدم على فعلته تحت تأثير هذه المشاعر قبل زوال تأثيرها .

وبالرجوع إلى وقائع القضية تجد المحكمة بأن الفعل الصادر عن المغدورة والمتمثل بإنجابها لمولود وهي منفصلة عن زوجها وتعيش بعيدة عنه في منزل ذويها الذي يسكنه شقيقها المتهم ، مما يعني أنها أنجبت مولودها نتيجة علاقة غير شرعية فإن هذا الفعل هو فعل غير محق وعلى جانب كبير من الخطورة لأنه يمس المتهم (شقيق المغدورة) في شرفه وأخلاقه ويسيء لسمعته وسمعة العائلة بين الناس .

كما أن هذا الفعل يثير حالة من الغضب الشديد لديه وقد ثبت لمحكمتنا أن المتهم شأنه شأن سائر أفراد أسرته - لم يكن يعلم بحمل المغدورة .

وأنه تفاجأ بإنجابها لمولودها ولدى سؤاله للمغدورة عن هذا الطفل وعن أبيه تلکأت في الإجابة ثم ادعت أنه شخص معين لا تربطها علاقة شرعية معه فأقدم المتهم فوراً وهو تحت تأثير حالة الغضب الشديد بالهجوم على المغدورة وجثم فوقها وأطبق على رقبتها بكلتا يديه حتى توفيت خنقاً بعد أن انتابتة نوبة من الغضب الشديد فقد معها شعوره ورباطة جأشه فاختل تفكيره ولم يعد قادراً على الإمساك بزمام أمره وهو يتفاجأ بمولود غير شرعي لشقيقته فأقدم على ارتكاب جريمته في الحال وقبل أن يزول عنه مفعول الغضب .

وقد ثبت لمحكمتنا من خلال البيانات المقدمة أن المتهم تفاجأ بولادة المغدوره ولم يكن يعلم بحملها لكونها من النساء اللواتي لا يظهر عليهن علامات الحمل بشكل واضح خاصة من حيث انتفاخ البطن ، كما ثبت أن المغدوره كانت تلبس ملابس فضفاضة لإخفاء الانتفاخ البسيط لبطنها حتى أن والدتها لم تلاحظ عليها علامات الحمل .

وعليه ، فإن كافة شروط العذر القانوني المخفف " سورة الغضب" تتوافر بحق المتهم في هذه القضية الذي ارتكب جريمته نتيجة فعل غير محقق أنته المجنى عليها وكان فعلها على جانب من الخطورة فارتكب جريمته وهو تحت حالة الغضب الشديد وقبل زوال مفعول الغضب .

وعلى ضوء ما تقدم ، تجد محكمتنا إنه يتوجب تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية القتل العمد وفقاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات إلى جنحة القتل المقترب بالعذر القانوني المخفف " سورة الغضب " طبقاً للمادتين (٩٨٣ و ٣٢٦) عقوبات .

لذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة :

عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية القتل العمد وفقاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات إلى جنحة القتل المقترب بالعذر القانوني المخفف " سورة الغضب " طبقاً للمادتين (٩٨٣ و ٣٢٦) عقوبات .

وإدانته بهذه الجنحة بوصفها المعدل والحكم عليه عملاً بالمادة (٢/٩٧) عقوبات بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من تاريخ ٢٠١٤/٧/١٦ ، وتضمينه نفقات المحاكمة .

وعن سببي التعذير :

نجد إن الواقعه الثابتة أن المغدوره عبير كانت زوجة للمدعو منذ عام ٢٠٠٤ وخلال فترة الزوجية كانت تحصل خلافات بينهما وعلى إثر هذه الخلافات غادرت منزل الزوجية وأقامت في منزل والدها في مخيم الشهيد عزمي

المفتى لفترة ثمانية أشهر ثم تصالحت مع زوجها وعاودت إلى منزله حيث اكتشفت أنها حامل بالشهر السابع وراودته الشكوك بأن حملها ليس منه لانقطاعه عنها مدة تزيد على ثمانية أشهر فقدم بشكوى زنا بحقها حيث جرى توقيفها لبضعة أشهر وأثناء فترة توقيفها أنجبت مولودة أنثى ثم تم الإفراج عنها وأقامت في منزل والدها وخلال إقامتها في منزل والدها كانت علاقتها مقطوعة مع زوجها ولم يحصل أي لقاء بينهما .

وخلال هذه الفترة حملت المغدورة من شخص لم يعرف اسمه ولم يلاحظ أي من ذويها ظهور علامات الحمل كونها نحيلة الجسم وترتدي ملابساً ضفاضة (عبي أو يانس صلاة) .

وخلال شهر ٢٠١٤/٧/١٤ منه وكان الوقت شهر رمضان شعرت المغدورة بالآلام المخاض وأوهمت والدتها أنها تشكو من مغص شديد في بطنهما مما حمل والدتها إلىأخذها إلى مستشفى المفرق الحكومي حيث أنجبت مولوداً ذكر وكانت ولادتها مفاجأة لوالدتها لعلمه باقطاع صلتها مع زوجها وعادت إلى منزلها في مخيم الشهيد عزمي المفتى وادعت أن المغدورة مريضة في المستشفى ولم تخبر أحداً بموضوع ولادتها وفي اليوم التالي في ٢٠١٤/٧/١٥ ذهبت والدتها إلى المستشفى وعادت إلى منزلها برفقة المغدورة ووليدها ولم يكن أحد في المنزل حيث نامت المغدورة ووليدها على فرشة في داخل غرفتها وفي عصر ذلك اليوم حضرت الشاهدة ميرفت شقيقة المغدورة وبرفقتها زوجها للاطمئنان على شقيقتها حيث تفاجأت بالوليد بجانبها وعادت وزوجها إلى المنزل دون أن تخبر أحداً بما شاهدته وعند وقت الإفطار حضر والد المغدورة وأشقاوها إلى المنزل وبعد تناولهم طعام الإفطار وسؤال المتهم والدته عن المغدورة حيث أخبرته أنها مريضة ولن تتناول طعام الإفطار وخرج أهل البيت من المنزل باستثناء المتهم والدته التي كانت تقوم بأعمال المطبخ حيث دخل المتهم إلى غرفة المغدورة للاطمئنان عليها حيث تفاجأ بوجود وليدها إلى جانبها ولما سألها عن هذا المولود تلකأت في الإجابة وارتبت عندها هجم عليها المتهم وجثم فوقها وضغط بكلتا يديه على عنقها وهو يسألها عن المولود وأجابته أنه لرجل غريب وتتابع الضغط على رقبتها وحاولت والدته شيه عن إتمام فعلته إلا أن المتهم كان قد تمكن من

الإجهاز على المغدورة وقام بعدها بحمل الطفل إلى المركز الأمني وسلم نفسه والمولود وبتشريح الجثة عل سبب الوفاة بالقصور التنفسية الحاد الناتج عن الخنق باليدين .

هذه الواقع ثبتت المحكمة من خلال بينات قانونية لها ما يؤيدها دلت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وهي التي عولت عليها في سبيل تكوين عقيدتها وبدورنا نتفق مع استخلاص محكمة الجنائيات لواقع الدعوى .

ومن حيث التطبيقات القانونية :

فإننا نجد إن ما أقدم عليه المتهم من أفعال تمثل بإقدامه يوم ٢٠١٤/٧/١٥ بالضغط على عنق المغدورة بكلتا يديه إلى أن فارقت الحياة يشكل وبالتطبيق القانونيسائر أركان وعناصر جنائية القتل لتوافر أركان وعناصر هذه الجنائية من سلوك مادي تمثل بالضغط على عنق المغدورة ومن نتيجة تمثل بوفاة المغدورة ومن علاقة سلبية بين الفعل والنتيجة كما توفر الركن المعنوي من حيث تجاه إرادة المتهم إلى ارتكاب جريمته مع علمه بأن محظور عليه قانوناً إتيانه وتتوفر القصد الخاص المتمثل باتجاه نية الجاني إلى إزهاق روح المجنى عليه ولا تتوافر في فعل المتهم سبق الإصرار كما ذهبت إلى ذلك النيابة العامة في إسنادها ذلك أن لسبق الإصرار عناصر لا بد من توافرها الأمر الذي انتفى في هذه الدعوى .

وحيث إن المغدورة غير أقدمت على عمل غير محق تمثل بإنجابها لمولود غير شرعي وهو عمل على جانب من الخطورة مس المتهم بشرفه وأخلاقه وأساء لسمعته وسمعة عائلته .

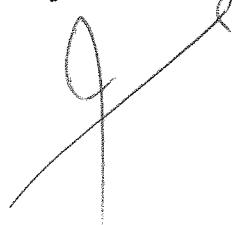
وحيث إن المتهم وعندما شاهد المولود بجانب المغدورة وهو غير شرعي وسؤاله عنه وتلقي المغدورة في الإجابة قد أثارت مشاعر الغضب الشديد وانتابه حالة لم يعد فيها قادراً على تمالك نفسه ورباطة جأشه وحيث اختل تفكيره وأقدم على فعلته تحت تأثير هذه المشاعر وقبل زوالها فإن ما يبني على ذلك توافر شروط العذر القانوني المحفوظ الوارد في المادة (٩٨) من قانون العقوبات وكما انتهى لذلك قرار

الحكم المميز بتعليق قانوني سائغ وسليم مما يجعل سببي التمييز غير واردین ويتعين
ردھما .

ذلك نقر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار الطعن
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٥/٢٨ م.

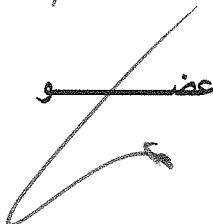
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو و


نائب الرئيس

عضو و


عضو و

عضو و


رئيس الديوان
د. ف. ق. ب. ع

lawpedia.jo